الفصل الأول

مدخل تمهيدي

١- علم الاقتصاد: تعريفه

للإنسان حاجات كثيرة ومتنوعة، تنشأ مع ولادته، وتتطور في الكم والنوع مع تطور المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمع الذي يعيش فيه، فمن هذه الحاجات ما يكون ذات طبيعة فيزيولوجية يجب إشباعها، حتى يستطيع الإنسان الاستمرار في الحياة والقدرة على العمل، مثل الحاجة إلى الطعام والملبس والمسكن .. الخ ومنها يكون ذات طبيعة اجتماعية تاريخية بمعنى أنها تنشأ وتتطور في مراحل تاريخية من تقدم المجتمع حضارياً وهي بهذا تختلف من مجتمع إلى آخر.

وأهم ما يميز الحاجات الإنسانية أنها متجددة ومتعددة ومتزايدة باستمرار، و لا يمكن حصرها، فكلما وصل الإنسان إلى مستوى معين في إشباع بعضها ظهرت له حاجات أخرى يجب عليه من جديد العمل على تلبيتها وهكذا أصبحت حاجات الإنسان ولاسيما في المجتمعات الحديثة غير محدودة.

إن سعي الإنسان في نشاطه اليومي هو من أجل إشباع حاجاته المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال خلقه للمنتجات من السلع والخدمات القابلة لإشباع هذه الحاجات، إذاً إن هذه المنتجات هي الوسائل الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية. لكن الإنسان لايمكنه الحصول على هذه المنتجات (السلع والخدمات) إلا باستخدام موارد مختلفة قادرة على إنتاجها مثل (الأرض والعمل والآلات والمواد الأولية وغيرها). وهذه الموارد تتميز بأنها محدودة الكمية وذلك على العكس تماماً من الحاجات الإنسانية، أي أنها لاتكفي لإنتاج المنتجات جميعها التي يحتاجها أفراد المجتمع كله. ولهذا تعتبر محدودة.

إن النشاط الذي يقوم به الإنسان لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته هو مايطلق عليه (النشاط الاقتصادي).

إذاً حاجات الإنسان غير محدودة بينما الموارد اللازمة لإشباع هذه الحاجات محدودة أو نادرة نسبياً. وهذا ما جعل الفرد، وبالتالي المجتمع في مواجهة مايسمى (المشكلة الاقتصادية)، والتي فرضت عليه البحث عن طرق المعالجة وإيجاد الحلول لها. ومن هنا نشأ المبرر الموضوعي لوجود علم الاقتصاد الذي يهتم:

أ- بمشكلة التناقض القائم بين الحاجات غير المحدودة والموارد المحدودة.

ب- بإيجاد الوسائل المثلى الكفيلة بخلق المواءمة بين الموارد والحاجات.

على ضوء ذلك يمكن القول بأن علم الاقتصاد هو(العلم الذي يدرس كيفية استخدام الموارد المحدودة لإنتاج مختلف السلع والخدمات وتوزيعها على أفراد المجتمع لاستهلاكها وبالصورة التي تحقق أفضل مستوى في إشباع حاجات أفراد المجتمع)[1].

بهذا فإن علم الاقتصاد يدرس طرق استخدام الموارد الاقتصادية ويحلل التكاليف والمنافع في هذه الطرق ويدل على وسائل تحسين استخدام الموارد بقصد تلبية الحاجات المتزايدة والمتطورة لأفراد المجتمع.

٢- علم الاقتصاد: موضوعه ومجاله الأساسي (حدوده وعلاقته بالعلوم الأخرى):

إن علم الاقتصاد يدرس بشكل أساسي النشاط الاقتصادي للإنسان المتعلق بكيفية إشباع الحاجات على السلع والخدمات، أي النشاط المتعلق بالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وهذا هو ما يشكل الموضوع أو المجال الأساسي لعلم الاقتصاد، إلا أن أهمية هذا العلم تتعدى حدود هذا النشاط الاقتصادي الصرف، إن مجال علم الاقتصاد وحدوده خلال تطوره بوصفه فرعاً من العلوم الاجتماعية لم يبق ثابتاً تماماً بمعنى إن عدد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر بشكل قوي على منحى هذا العلم تكون غير محدودة.

وإن العلوم الخارجة عن نطاق علم الاقتصاد، كعلم السياسة، وعلم النفس، والتكنولوجيا، ..... الخ يمكن أن يكون لها تأثير عميق على سلوك النظام الاقتصادي. لهذا فإنه يمكن لعلم الاقتصاد أن يتخطى إلى فروع العلوم الأخرى ويتلاحم معها. وهذا التشابك يبدو في ظهور عناوين وتسميات مثل التاريخ الاقتصادي، الإحصاء الاقتصادي، وطبعاً الاقتصاد السياسي .....الخ، ولهذا فإنه لا يمكن في حقيقة الأمر فصل هذا العلم أو عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع والقانون والسياسة وعلم السكان وغيرها. ذلك أن السلوك الإنساني في المجتمع إنما يكون وحدة واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات أو الوجوه، وما الاقتصاد سوى وجهٍ واحدٍ، وليس مجالاً منعزلاً من هذا السلوك وبالتالي فإنه لا يمكن للاقتصادي أن يتجاهل تماماً الوجوه غير الاقتصادية للمشكلات التي يدرسها. إن السلوك الإنساني الاجتماعي يعتبر ميداناً واسعاً، ومن أجل تسهيل دراسته يمكن تقسيمه إلى عدد من الجوانب المتميزة يختص بكل جانب منها علم اجتماعي معين يهتم ببحث ودراسة هذا الجانب من السلوك الإنساني، إلا أن هذا لا يعني مطلقاً وجود حدود فاصلة تماماً بين العلوم الاجتماعية، فهذه العلوم كلها مترابطة ووثيقة الصلة ببعضها وتتداخل فيما بينها في كثير من الجوانب. فعلم الاقتصاد يستقي من دراسات العلوم الأخرى، وكذلك يساهم معها بالمنفعة المتبادلة. فمثلاً يستقي مناهج البحث والمعلومات

[1] لا يوجد تعريف واحد ومتفق عليه من قبل الاقتصادين جميعهم لعلم الاقتصاد، وسبب ذلك هو التطور الدائم والمستمر لهذا العلم واتساع نطاقه الأمر الذي جعل من تعريفه وتحديد مجاله محلاً لتطور دائم وموضوعاً لجدل مستمر.

التجريبية من الرياضيات والإحصاء والتاريخ ليختبر نظرياته، ويأخذ الفرضيات الأساسية التي يبني عليها فيما بعد نظرياته الاقتصادية من علم النفس وعلم الاجتماع والسياسة والقانون، كما أن علم الاقتصاد يقدم إلى الفروع الأخرى منطقاً للاختيار العقلاني وتقريراً سليماً للحقيقة وللنماذج الواقعية في سلوك الإنسان وربما يقدم أسلوباً للتمييز بين عوامل ما هو ممكن وعوامل ما هو أفضل أي ما بين تحديد التغيرات واختيار أفضلها.

٣- طرق البحث العلمي في علم الاقتصاد:

عرفنا مما سبق أن الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد هو النشاط الاقتصادي للإنسان الهادف إلى إشباع الحاجات الإنسانية. هذا النشاط الاقتصادي الاقتصادي حاول الإنسان يكتشف أسراره، أن يكونَ أفكاراً خاصة به، بطبيعته، بالكيفية التي يسير بها، بنتائجه، وباستمراره من فترة إلى أخرى. والإنسان في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي إنما يبذل جهداً آخر يتمثل في نشاط فكري، يوصله إلى الأفكار الاقتصادية ... أي إلى القوانين والنظريات الاقتصادية، هذه القوانين أو النظريات إذا توافرت فيها شروط معينة تكون علمية وتمثل جزءاً من (علم الاقتصاد). ويهمنا الآن أن نعرف كيف يعمل هذا العلم، أي ماهي طرق البحث التي يستخدمها من أجل الوصول إلى هذه القوانين والنظريات الاقتصادية. وما المقصود بطريقة البحث العلمي؟

إن الطريقة العلمية هي المنهج المنطقي والعقلاني الذي يسمح باكتشاف الحقيقة والبرهان عليها، أو هي المسار الي يسلكه العقل لدراسة موضوع معين في علم من العلوم للوصول إلى فهم قضاياه الكلية واستيعابها، أي الوصول إلى القوانين التي تحكمه وترعاه. وغاية البحث العلمي تتمثل في الوصول إلى حقيقة الشيء الذي هو موضوع البحث. إن كافة أنواع العلوم بما فيها علم الاقتصاد تستعمل طريقتين شائعتين في البحث هما الطريقة الاستنتاجية (الاستنباطية) والطريقة الاستقرائية.

أ- الطريقة الاستناجية:

تعتمد هذه الطريقة على وضع فرضيات عامة، يتم التسليم بصحتها بصفة مسبقة، ولاياقش في مدى التصاقها بالواقع ومن خلال اخضاع هذه الفرضيات العامة لقواعد التحليل المنطقي والعقلي يتم استنتاج قوانين وأحكام منها يمكن تطبيقها على وضعيات وحالات خاصة أو أمور جزئية إنها عملية الانتقال من العام إلى الخاص.

ويشترط لصحة النتائج التي تؤدي إليها الطريقة الاستنتاجية أن تكون نقطة البدء واقعة حقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة مع مراعاة التحقق الدائم أثناء عملية التحليل والاستنتاج من توافر هذه الظروف أو الشروط، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار دائماً عند تقدير النتائج التي يتم التوصل إليها بهذه الطريقة على أنها قائمة على أساس افتراضي.

فمن الفرضيات المعروفة مثلاً (إن باعث المصلحة الشخصية هو الذي يسير الفرد في هذا العالم) أي أن الفرد لا يعمل ولا يتصرف إلا بدافع منفعته الشخصية فقط. ومن هذه الفرضية تم الاستنتاج (بأن الفرد يجب أن يترك حراً من دون تدخل من الآخرين لأنه خير من يدافع عن مصلحته الخاصة والتي من خلالها تتحقق مصلحة المجموع)، وبالتالي ليس من الضروري حسب هذه الطريقة العودة إلى ملاحظة الواقع أولاً لتحليل التصرفات الاقتصادية للفرد بل الاكتفاء بالتطبيق المجرد لهذا الاستنتاج على كل تصرف فردي للوصول إلى تحليل وفهم آلية الحياة الاقتصادية.

ب- الطريقة الاستقرائية:

تعتمد هذه الطريقة على مشاهدة أكبر عدد ممكن من الوقائع والحالات الخاصة ودراستها، ليتم بعد ذلك استخراج أحكام من هذه المشاهدات وتعميمها في شكل قوانين تفسيرية للوقائع. فهكذا يقوم الكيميائي بتجارب عدة فإذا لاحظ أن كل التجارب التي قام بها في شروط معينة تؤدي إلى النتائج نفسها استخرج من ذلك قانوناً عاماً، هنا يتم الانتقال من الوقائع إلى القوانين، أي من الخاص إلى العام.

فمثلاً لوحظ في حالات كثيرة أنه كلما زاد دخل الفرد فإنه يخصص نسبة أصغر من تلك الزيادة لشراء السلع الغذائية. ومن هذه الملاحظات توصل الاقتصادي (أنجل) إلى القانون المسمى باسمه (إن نسبة الدخل التي يخصصها الفرد للاستهلاك تتناقص كلما زاد مجموع الانفاق).

إن علم الاقتصاد استعمل الطريقتين معاً، ولكن الأهمية النسبية لكل طريقة اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية.

٤- صعوبات البحث العلمي في علم الاقتصاد:

من الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في علم الاقتصاد، هو ما ينشأ عن كون الاقتصاد علماً اجتماعياً. فمختبر الباحث الاقتصادي هو العالم الحقيقي الواقعي نفسه. مما يضعه في وضع حرج مقارنة بالباحث الطبيعي الذي يمكن له التحكم بدقة بتركيب المواد ودرجة حرارتها مثلاً، مما يستطيع معه أن يتأكد من نقاوة تجربته، أي من عدم وجود مؤثرات خارجية تعمل على اضطراب العلاقة التي

يسعى إلى توضيحها، وليس للاقتصادي مثل هذه القدرة على التحكم في مواده الأولية، إذ إن مختبره هو المجتمع كله، فلا يستطيع أن يعزل وضعاً حياتياً واقعياً، وأن يوقف سيره، ومن ثم يعمل على تبسيطه ليلائم عرضه ويجري أخيراً تجاربه عليه. فهو لا يستطيع التخلص من المؤثرات الخارجية وإنما يمكنه أن يفترض عدم وجودها فقط. فالباحث الاقتصادي لا يستطيع أن يسيطر سيطرة كاملة على العوامل التي تؤثر في الحياة الاقتصادية، بعكس الباحث في العلوم الطبيعية الذي يستطيع إجراء أي تجربة بمعزل عن جميع العوامل التي لا يريد إدخالها في التجربة. فالفيزيائي والكيميائي يتمتعان بقدرة كاملة على تثبيت آثار ما يشاءان من العوامل والسماح فقط للعوامل المدروسة بالتغيير لمعرفة النتائج واستخلاص القانون الملائم. وفي هذه الحالة يكون القانون صحيحاً مئة بالمئة، فمثلاً عندما يضع الكيميائي الماء في الحوجلة وثم يحلل الماء فإنه سوف يحصل – وفقاً لتركيب ثابت معين لا يتغير – على ذرة اوكسجين وذرتين هيدروجين بغض النظر عن تاريخ أو مكان إجراء التجربة.

أما بالنسبة للاقتصادي الذي يريد أن يحلل العلاقة بين تغير سلعة ما وبين الكمية المطلوبة منها، فهو لايستطيع أن يعزل هذه العلاقة في حوجلة او غرفة ويدرس تغيراتها.

أما الصعوبة الثانية التي تواجه الاقتصادي فتتمثل في أن المادة الأولية للاقتصادي هي السلوك الإنساني الذي أقل توحداً وتجانساً من مادة الباحث الطبيعي. فالأنماط التي يكتشفها الباحث الطبيعي هي شديدة التكرار وليس الأمر كذلك بالنسبة للإنسان حيث يختلف سلوك الواحد عن الآخر، كما يختلف سلوك الفرد الواحد في وقت معين عن سلوكه في وقت آخر حتى تحت الظروف نفسها لذلك لايمكن التكهن بسلوك الإنسان بالدقة نفسها والتأكد كما في سلوك الطبيعة غير البشرية ولذلك فإن علم الاقتصاد لايملك الدرجة العالية من الموضوعية التي تتصف بها العلوم الطبيعية بسبب استعمال الاقتصاديين لأحكام قيمية وذاتية (سياسية وأخلاقية) لاينتج عنها إلا اكتشاف ميول فقط. وليس قوانين موضوعية قائمة على التجربة المخبرية الخاضعة للتجريب المطلق.

ضمن الحدود والتحفظات المذكورة سابقاً يمكن القول إنه ليس هناك من اختلاف مهم بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، فطرق الدراسة والتحليل الاقتصادية هي طرق علمية تقوم على الحقائق والمنطق، حيث نقطة البدء لدى الاقتصادي (مثله في ذلك مثل الفيزيائي والكيميائي) هي الفرضية أو التعبير عن علاقة بين شيئين أو أكثر، لكن الاقتصادي يخرج عند هذه النقطة عن حدود مختبر الفيزيائي والكيميائي إلى عالم الواقع غير المؤكد الذي لا يخضع للتحكم والتوجيه.

٥- القانون الاقتصادي والنظرية الاقتصادية:

فقد رأينا سابقاً انه من خلال استخدامنا لطرق البحث العلمي (الطريقة الاستنتاجية والطريقة الاستقرائية) يمكن التوصل إلى نتائج وتعميمات يطلق عليها اسم (قوانين اقتصادية) وهي قوانين موضوعية، بمعنى أن وجودها وسريان مفعولها يجري بشكل مستقل عن إرادة الإنسان ورغبته وينحصر دور الإنسان فقط في اكتشافها ومحاولة توجيهها في المسار الذي يخدم مصالحه.

عندما يقوم الاقتصادي بإجراء دراسته على الظواهر الاقتصادية قد يصل إلى نتيجة معينة يتم صياغتها وتعميمها على شكل قانون اقتصادي. فالقانون الاقتصادي يكشف عن المتشابهات في مجموعة الظواهر ويعكس الترابط الداخلي الضروري لهذه الظواهر. إلا أن القانون الاقتصادي يحمل صفة تقريبية، إنه يعكس فقط جوهر الظاهر، أي يعكس ماهو عام وأساسي في مجموع هذه الظواهر. فهذه القوانين تعكس ميلاً أو اتجاهاً عاماً للتطور ومن هنا كانت مشكلة القوانين الاقتصادية في أنها ليست دقيقة مثل دقة قوانين العلوم الطبيعية لأن القوانين الاقتصادية تعتمد على اتجاهات بشرية غير متجانسة ويعود ذلك إلى اختلاف الطبيعة البشرية وإلى تباين المؤسسات الاجتماعية والقانونية التي يعيش الناس في ظلها. بالإضافة إلى صعوبة إدراك واكتشاف هذه القوانين نتيجة ضيق مدى الاختبار في الاقتصاد بسبب التعامل مع الإنسان الذي يخضع لأذواق وعادات وميول ذاتية لايمكن التحكم بها.

أما النظرية الاقتصادية فهي مجموعة القوانين الخاصة بالعملية الاقتصادية في مجموعها متحدة في إطار فكري منسجم منطقياً، يقدم شرحاً لطريقة عمل هذه القوانين من حيث الافتراضات التي تقوم عليها، ومن حيث الشروط الواجب توافرها ومن حيث النتائج. فالنظرية الاقتصادية تعد نتاجاً معرفياً علمياً، فهي نتاج لعملية تجريد للواقع الاقتصادي الملموس بكل غناه وتفصيلاته وتعقيداته، يتم بمقتضاها استخلاص العلاقة الأساسية الثابتة والمتكررة على شكل قوانين اقتصادية، ولكن يجب عدم الإدعاء أن هذه النظرية تعكس وصفاً دقيقاً للآلية الاقتصادية بكامل تفاصيلها بل صورة مبسطة لواقع المعلومات والحقائق حذفت منها التفاصيل والاضافات، الذي قد تطمس المعالم الأساسية للحقائق والوقائع. بمعنى آخر أنها تجريد مبسط جداً للعناصر الأساسية للواقع الذي تنطبق عليه، وللعلاقات السببية بين هذه العناصر، إنها تمثل الواقع الاقتصادي بمقدار ما تمثل الخارطة الواقع الجغرافي إذا صح التشبيه. والهدف من هذه الصورة المبسطة هو فهم الواقع والحقيقة فالنظريات الاقتصادية تساهم في فهم وتفسير الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد والعوامل المؤثرة فيها والمحددة لها فهي تشرح كيف تجري العمليات الاقتصادية وتفسر لماذا تأخذ خطوطاً معينة أو اتجاهات محددة فعن طريق النظريات يمكن مثلاً فهم وتفسير لماذا ترتفع الأسعار أو كيف تحدث الأزمات الاقتصادية وكيف تنشأ البطالة؟. فالنظريات بقدر ما تقدمه من أدوات

تحليلية علمية، تساعد في تحديد ومعرفة المشاكل الاقتصادية وفي اتخاذ القرارات ووضع السياسات المناسبة لتحسين الاقتصاد وجعله يعمل بشكل أفضل، كما تعمل النظرية على شرح وتفسير نتائج الاقتصادية في الماضي وتحديد العناصر الرئيسية التي أدت إلى أن تكون هذه النتائج بها الشكل أو ذاك بالإضافة إلى ذلك تساعد النظرية على التنبؤ بالكيفية التي سيسلك بها الاقتصاد بالمستقبل في ظل ظروف وشروط معينة.

٦- السياسة الاقتصادية:

إن علم الاقتصاد يسهم ضمن إطار النظرية الاقتصادية في وضع وتوجيه السياسة الاقتصادية.

والسياسة الاقتصادية هي: مجموعة التقنيات والوسائل والاجراءات والترتيبات والتوقعات التي تهدف إلى إدارة وتنظيم العمليات الاقتصادية وكذلك السيطرة عليها والتأثير فيها. إنها تعني الكيفية التي يمكن خلالها مواجهة وحل المشكلات الاقتصادية وبالتالي جعل الاقتصاد يعمل بشكل أفضل والتحليل الاقتصادي من خلال استخدامه لأدوات النظرية الاقتصادية يعتبر الأساس الضروري لسياسة اقتصادية سليمة. ولكنه – أي التحليل الاقتصادي- لا يقترح أهدافاً سياسية أو اجتماعية ولكنه بالنسبة لأهداف معينة يستطيع أن يظهر:

١- ما إذا كانت هذه الأهداف منسجمة فيما بينها وقابلة اقتصادياً للتحقيق.

٢- ما إذا كانت الوسائل المختارة متوافقة وهذه الأهداف وتشكل فضلاً عن ذلك أفضل الطرق لتحقيقها. وبالتالي فإن التحليل الاقتصادي قادر على بيان النتائج التي يمكن أن تخلفها سياسة ما، مظهراً حدود إمكانيات هذه السياسة ومبيناً سلبيات (تكاليف) تجاوز هذه الحدود. غير أن القرار النهائي حول السياسة الاقتصادية قد يعتمد على اعتبارات تتعدى النظرية الاقتصادية وبالتالي نطاق علم الاقتصاد. إذ عندما تعرف النتائج المحتملة لسياسة ما، فإن الآراء قد تختلف حول ما إذا كانت الآثار الناتجة مرغوبة أم لا، جيدة أم سيئة، وقرارات من هذا النوع تقوم على أحكام قيمية تتعلق بالأهداف العامة للمجتمع.

- **إعداد السياسة الاقتصادية:**

ليس هناك طريقة مثلى في إعداد السياسة الاقتصادية، إلا أنه من المفيد أن نتبع الخطوات التالية:

- **تحديد المشكلة:** عندما نريد أن نضع سياسة اقتصادية يجب أن نحدد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية. وتحديد المشكلة يتألف من قسمين: الأول تفهم الأحوال والظروف التي توجد بها المشكلة. والثاني تحديد الأهداف التي يجب على السياسة المطلوبة أن

تحققها. وبتعبير آخر إن تحديد المشكلة يعني أن نوضح أين نحن وإلى أين نريد أن نسير؟.. من دون هذا التحديد فإن الحل الذي نصل إليه يمكن أن يكون سيئاً أو عديم النفع. فمثلاً إذا أردنا أن نحارب التضخم النقدي. فكيف نحدد المشكلة ...؟ إن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتألف من:

أولاً: التعرف على نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامله المختلفة.

ثانياً: تحديد الهدف الذي نريد من أجله محاربة هذا التضخم. فهل الهدف هو محاربة الوقوع في أزمة اقتصادية نتيجة التضخم؟ أم أن الهدف هو حماية أصحاب الدخل المحدود؟ أم هو حماية الفقراء من خسارة قسم جديد من دخلهم؟

ومن الواضح أن كل هدف من هذه الأهداف يستوجب خطوة أو سياسة قد تختلف عما يجب اتباعه لتحقيق الأهداف الأخرى.

- **تحديد الحلول البديلة المتاحة:**

من المفيد للاقتصادي أن يحدد بوضوح جميع الإمكانات أو الطرق التي يستطيع أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه ففي المثال السابق يمكن للاقتصادي أن يحارب التضخم بواحد أو أكثر من الحلول أو الطرق التالية:

أ- اتباع سياسة ضريبية حيث ترفع معدلات الضرائب وبالتالي تمتص قسماً من النقد الفائض في أيدي الناس.

ب- إنقاص الكمية النقدية عن طريق التشتت في الإقراض المصرفي وذلك لإجبار المصارف على تقليص القروض واستدعاء القروض الحالية للتسديد ورفع أسعار الفائدة.

ج- تقليص الانفاق الحكومي.

د- تجميد الأجور والرواتب والأسعار.

- **تحليل دقيق لكل من الحلول البديلة المتاحة:**

يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وأن تحدد الآثار التي سوف تنتج عن تطبيق كل منها. وعملية التحليل هذه تتم بمساعدة النظريات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصادي، ففي مثالنا السابق عن

التضخم يجد الاقتصادي عدداً من النظريات التي تشرح له ماذا يحدث في الاقتصاد عندما تزداد الضرائب، أو عندما يتم تحجيم عملية الإقراض، أو عندما يقلص الانفاق الحكومي أو تجمد الأجور والأسعار.

وعن طريق معرفته لهذه النظريات يقسم الاقتصادي هذه الآثار ليختار من بين الحلول المقترحة الحل الذي برأيه هو أفضل الحلول، أو ليقترح حلاً جديداً إذا وجد أن الحلول المدروسة غير كافية أو غير مجدية.

- **مقارنة الحل المختار مبدئياً مع الماضي:**

بعد أن يحلل الاقتصادي الاقتراحات جميعها لابد له أن يفاضل مبدئياً أحد الحلول على الباقين. وهنا يجب عليه أن يدرس هذا الحل وتطبيقاته ليستطيع تقديم توقعاته على ضوء الخبرة الماضي عند تطبيق الحل المقترح. فمثلاً إذا كان الحل الذي أخذ به الاقتصادي لمحاربة التضخم هو تجميد الأجور والأسعار ووضع سقف لها لايجوز قانوناً تجاوزه. فإن مهمة الاقتصادي لن تنتهي عن اختيار هذا الحل، بل يجب أن يدرس كيف كانت فعالية هذا الحل في الماضي وأن يتعرف إلى مدى نجاحه وإلى أسباب النجاح والإخفاق على حد سواء، ففي ذلك ما يساعده إما على الاستمرار في تبني الحل ومحاولة دعمه بإجراءات وتنظيمات تكفل نجاحه أو يقوده إلى التفتيش عن حل أفضل.

بعد وضع السياسة الاقتصادية وتطبيقها يقارن الاقتصادي النتائج الفعلية مع ما كان متوقعاً وفقاً للسياسة المقررة. فإن كان هناك تطابق أو تقارب دل على تأييد للنظريات المستعملة، وإن كان هناك اختلاف كبير عاد الاقتصادي من جديد ليعدل نظرياته.

٧- التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي:

يمكن تمييز الدراسات الاقتصادية من حيث شمولها ومن حيث إطارها التحليلي إلى نوعين:

١- الدراسات الاقتصادية على المستوى الكلي (التحليل الكلي).

٢- الدراسات الاقتصادية على المستوى الجزئي (التحليل الجزئي).

فالتحليل الكلي يهتم بدراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي بكامله، مثل الناتج القومي، الادخار والاستثمار والاستهلاك الاجمالي...الخ، ويدرس الظواهر الاقتصادية وعلاقاتها السلوكية على مستوى النظام الاقتصادي بوصفه كلاً، أي على مستوى الوطن. أما التحليل الجزئي فيهتم

تحليل سلوك المتغيرات والفعاليات الاقتصادية داخل الوحدة الاقتصادية الفردية (الجزئية) سواءً كانت وحدة انتاجية أم استهلاكية حيث تعتبر العائلة الواحدة، أي الأسرة بمثابة الوحدة الجزئية الأساسية في الاستهلاك والمشروع أو المنشأة بمثابة الوحدة الجزئية الأساسية في الانتاج ويهتم بدراسة كيفية تخصيص الموارد الانتاجية المستخدمة داخل الوحد الانتاجية وبدراسة كيفية توزيع السلع والخدمات على المستهلكين.

أما طبيعة العلاقة بين اسلوبي التحليل فيمكن القول أنها علاقة متبادلة، إذ أن الكثير من الاجراءات التي تتخذ على المستوى الكلي تؤثر تأثيراً كبيراً على نشاط الوحدات الاقتصادية الفردية، وهذه الاجراءات قد تعزز نشاط هذه الوحدات وتقويه أو تضعفه. فالإجراءات الحكومية الخاصة بالضرائب أو بالرسوم الجمركية والاستيراد والتصدير والقروض المصرفية أو منح تراخيص الانتاج ..الخ كلها تؤثر تأثيراً بالغاً على نشاط الوحدات الانتاجية وعلى دخول الأفراد وقدرتهم الشرائية. لهذا فإن دراسة الاقتصاد الكلي تساعد في دراسة الاقتصاد الجزئي وتفيد في شرح وتفسير الكثير من الظواهر الاقتصادية الجزئية.

كذلك فإن الفعاليات الاقتصادية الجزئية التي تجري في الوحدات الانتاجية أو الاستهلاكية تحدد بمجموعها معالم الاقتصاد الكلي. ذلك أن الاقتصاد الكلي ليس إلا تجميعاً للاقتصادات الجزئية، فالدخل القومي مثلاً ليس إلا تجميعاً للدخول التي تحصل عليها عوامل الانتاج، والادخار الاجمالي ليس إلا مجموع مدخرات الأفراد أو الأسر. بهذا فإن دراسة الاقتصاد الجزئي مقدمة لاغنى عنها لفهم حركة المجاميع الاقتصادية على المستوى القومي. هذا وعلى الرغم من أن المتحولات الكلية هي حاصل جمع الكميات الفردية، فإن الانتقال من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي يثير مجموعة من الصعوبات الهامة، حيث إن كثيراً من القواعد التي تصدق على مستوى العناصر الفردية لا تصبح محققة عندما تأخذ بالاعتبار النظام الاقتصادي بمجمله. والأمثلة على ذلك أن الفرد الذي يملك حساباً في مصرف ما يستطيع بسهولة الحصول على السيولة اللازمة ضمن حدود دائنية حسابه، ولكن إذا طالب جميع أصحاب الحسابات في هذا المصرف بآن واحد بالحصول على أرصدتهم فإن المصرف يعلن إفلاسه. وكذلك الأمر بالنسبة للفرد الذي لا ينفق كامل دخله ويستطيع أن يدخر نسبة معينة من دون أن يتأثر هذا الدخل. في حين أن هذه البديهية تغدو مستحيلة على صعيد الاقتصاد الكلي لأن نفقات بعضهم تشكل مورداً بالنسبة للآخرين وبالتالي فإن زيادة عامة في الادخار الاجمالي– مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – تنعكس انخفاضاً في الدخول أي في الدخل القومي وبالتالي انخفاضاً في امكانيات الادخار.

تؤكد هذه الأمثلة وسواها بأن الكلي ليس مجرد مجموع رقمي للعناصر الفردية، أن التمييز بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي ليس تمييزاً مصطنعاً، بل إنه أساسي ومهم ومبرر والسبب في ذلك هو التباين

الأساسي بين قواعد وأهدافهما ووسائلهما ومواضيعهما كل من التحليلين الجزئي والكلي. فالأسعار تلعب دوراً أساسياً في نظرية الاقتصاد الجزئي التي تختص غالباً بدراسة الأسعار على مستوى الوحدة الاقتصادية فرداً كانت أم مشروعاً وتهدف أساساً إلى تحليل وتحديد الأسعار وتنسيق موارد معينة بهدف استخدامات خاصة. في حين أن نظريات لاقتصاد الكلي تهدف بشكل رئيس إلى تحديد مستوى الدخل القومي وتنظيم استخدام الموارد من وجهة نظر كلية أي على صعيد المجتمع. ومع ذلك يجب أن لا نستنتج بأن مواضيع الدخل الكلي مهملة في نظريات الاقتصاد الجزئي وأن نظريات الاقتصاد الكلي لا تأخذ الأسعار بعين الاعتبار.

فاعتماد المتحولات الكلية أساساً مفرداً في التحليل قد يقود إلى نتائج خاطئة ويؤكد عجز المتحولات الكلية. لأن الأسلوب الذي يتم بموجبه الانتقال من علاقات الاقتصاد الجزئي إلى المستوى الكلي يلعب دوراً لا يقل أهمية عن قيم المتحولات الكلية المأخوذة بالاعتبار في التحليل. لذلك فإن الدراسات الحديثة تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط قيمة المتحول الكلي بل وبنيته أيضاً. وهذا يعني العودة بالمتحولات الكلية إلى جذورها الجزئية، ومن يتراخى الفصل والتمييز الحاد بين هذين النمطين من التحليل وتتبوأ بالتالي النظرية الاقتصادية الجزئية مكانة مهمة ويصبح التحليل الجزئي أساساً لا غنى عنه في كل تحليل اقتصادي حديث.

٨- التحليل السكوني والتحليل الحركي:

سواءً كان الاهتمام منصباً على الاقتصاد الجزئي أم على الاقتصاد الكلي فإن الدراسة يمكن أن تتم بطريقة سكونية أو بطريقة حركية. ففي الدراسة السكونية لا يهتم بالمدى الزمني أو المسار الذي تتخذه المتغيرات الاقتصادية حتى تصل إلى وضعها النهائي. فإذا ارتفع سعر سلعة معينة فإن الطلب على تلك السلعة ينخفض. فما يهم في التحليل السكوني هو مقارنة الوضع الذي كان عليه الطلب قبل ارتفاع سعر السلعة بالوضع الذي صار عليه الطلب بعد ارتفاع سعر السلعة من دون أن ننظر إلى الفترة الزمنية التي يستغرقها الانتقال من الوضع الأول إلى الثاني، ومن دون أن يهتم كثيراً بكيفية الوصول إلى الوضع الثاني.

أما الدراسة الحركية للاقتصاد فتأخذ بالاعتبار الفترة الزمنية التي يستغرقها المتغير الاقتصادي من وضع إلى وضع آخر والمسار الذي يتخذه المتغير الاقتصادي بين الوضعين. أي أن هذه الدراسة لا تركز على وضع البداية ووضع النهاية فقط وإنما تركز على كل الأوضاع الأخرى بينهما وتهتم بالزمن اللازم للانتقال من وضع إلى آخر. ويجب ملاحظة أن المصطلحين(ساكن وحركي) يشيران إلى أسلوبين في

التحليل وليس إلى الاقتصاد نفسه. فقد يكون الاقتصاد راكداً. بمعنى أن الانتاج والاستخدام يبقيان على حالهما في الأوقات جميعها أو قد يكون نامياً بمعنى أن الإنتاج والاستخدام يكونان في حالة نمو مع ذلك يمكن تطبيق أسلوبي التحليل على كلتا الحالتين.

٩- التوازن الاقتصادي:

يقصد بتعبير التوازن الاقتصادي في علم الاقتصاد حالة لاتوجد معها أية أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم الوصول إليه.

وغالباً عند تحليل مسار متغير اقتصادي معين وتطوره، ننطلق من افتراض تحقق حالة توازن اقتصادي معينة لهذا المتغير. بعد ذلك نبدأ التحليل في إدخال عاملاً تلو الآخر من العوامل المؤدية إلى اختلال هذا التوازن. ثم نبحث في النتائج المترتبة لتأثير كل عامل على وضع التوازن، وكذلك نبحث في الآلية التي يتم بموجبها التوصل إلى حالة توازن جديد.

والجدير بالذكر أن حالة التوازن الاقتصادي تتحقق غالباً في الفترة القصيرة ذلك أن العوامل التي تدفع باتجاه التوازن تتغير بشكل متواصل في الفترة الطويلة وعندها تبدأ عوامل التوازن عملها من جديد لتحقيقه.

وهناك نوعان من التوازن الاقتصادي: يتحقق الأول منهما على المستوى الجزئي ويسمى (بالتوازن الاقتصادي الجزئي)، في حين يتحقق الثاني على المستوى الكلي ويسمى (بالتوازن الاقتصادي الكلي) والتوازن الجزئي يرتبط بالتحليل الجزئي ومن أمثلته توازن المستهلك وسعر التوازن وتوازن المنتج (المشروع) وتوازن القطاع الانتاجي (مجموعة مشاريع) في حين يرتبط التوازن الكلي بالتحليل الكلي ومن أمثلته توازن الدخل القومي من خلال توازن أهم مكوناته الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار.

الفصل الثاني

المشكلة الاقتصادية

١- أسباب وخصائص المشكلة الاقتصادية

إن مجال علم الاقتصاد – كما رأينا في فقرة سابقة – يتحدد بشكل أساسي في دراسة النشاط الاقتصادي للإنسان الذي يهدف لإشباع الحاجات الإنسانية على السلع والخدمات. وهذا النشاط يرتكز على سببين أساسيين يؤلفان فيما بينهما نقطة الارتكاز في علم الاقتصاد:

السبب الأول: هو أن حاجات المجتمع بأفراده ومؤسساته على السلع والخدمات غير محدودة ولايمكن إشباعها نهائياً.

السبب الثاني: هو ان الموارد الاقتصادية، أو الإمكانيات المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة أو نادرة نسبياً.

إن حاجات الإنسان متجددة ومتعددة ولا يمكن حصرها، فكلما وصل الإنسان إلى مستوى معين في إشباع بعضها ظهرت له حاجات أخرى يجب عليه من جديد العمل على تلبيتها، ولا يمكن ان يصل الإنسان إلى حد الإشباع التام، أي التوصل إلى الاستجابة الكاملة لحاجاته جميعاً. بالمقابل فإن الموارد المتاحة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات محدودة مقارنة بالحاجات المطلوب إشباعها.

صحيح أن تقدم القوى المنتجة وتطور الحضارة والعلم (اللذان هما نتاج سعي الإنسان لإشباع حاجاته) يخلقان وسائل إضافية لإشباع الحاجات، لكن بالوقت نفسه يخلقان حاجات جديدة، كما يطوران الحاجات القديمة بأشكال جديدة. لقد تقدمت المجتمعات في كثير من البلدان وارتفع مستواها الاقتصادي والمادي ولكنها ماتزال تواجه مشكلة الندرة الاقتصادية، فالتقدم الاقتصادي لا يزيل هذه المشكلة، ولكن يغير من درجة حدتها فقط. فوتيرة تطور الحاجات الإنسانية تبقى أسرع من وتيرة تطور وسائل إشباعها. فالإنسان لا يستطيع إذاً إشباع حاجاته كلها معاً من خلال الموارد المتاحة المحدودة. هذا الأمر يفرض على الإنسان وبالتالي على المجتمع أن يؤخر إشباع بعض حاجاته أو أن يستغني عنها نهائياً، وفي هذه الحالة لابد للمجتمع من أن يحدد الحاجات التي يفضل إشباعها أولاً ويبين الحاجات التي لا مانع من تأخيرها أو حتى الاستغناء عنها نهائياً. كما يجب على المجتمع أن ينظم استعمال موارده بحيث تحقق له إشباع الحد الأقصى من الحاجات. إن عملية الموازنة بين الموارد والحاجات وتقديم بعضها وتأخير

يعضها الآخر، وتنظيم استعمال الموارد من أجل إشباع الحاجات يؤلف ما يسميه الاقتصاديون (المشكلة الاقتصادية) ولا تنشأ هذه المشكلة إلا بسبب زيادة الحاجات عن الموارد المتاحة لإشباعها. وتتجلى هذه المشكلة الاقتصادية من خلال الخصائص التالية:

أ- الندرة النسبية: وهي السبب الرئيس لوجود المشكلة الاقتصادية، وحينما تزول الندرة الاقتصادية تختفي المشكلة الاقتصادية. والندرة الاقتصادية هي صفة نسبية تتحقق عندما يكون المقدار المطلوب من شيء ما أكثر من المقدار المتوافر منه في وقت الحاجة إليه. فالأفراد لا يمكنهم الحصول على كل ما يريدون من كل شيء. فمعظم الأفراد يرغب في أن يكون لديهم وقت للراحة والاستمتاع وممارسة الهوايات، كما يتمنون أيضاً أن تكون لديهم ثروة أكثر ومدخرات أكبر وسلع استهلاكية أوفر. ومع ذلك فكل هذه الأشياء إما نادرة أو تتطلب استخدام موارد إنتاج نادرة، فهي تتعارض مع بعضها بعضاً فكيف إذاً يمكن الاستمتاع بوقت للراحة وفي الوقت نفسه جمع ثروة أكبر؟ وكيف يمكن زيادة الاستهلاك الحالي وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه زيادة المدخرات؟

إن الإجابة هي أن ذلك غير ممكن وهذا يقود إلى الخاصة الثانية وهي انتقاء إحدى هذه الحاجات واختيارها. وعملية الاختيار هذه تقضي التضحية أو التنازل عن الحاجات الأخرى كلياً أو جزئياً وهذه الخاصة الثانية. ولكن قبل شرح هاتين الخاصتين لا بد من الإشارة إلى أن الندرة والفقر ليست شيئاً واحداً.

فالفقر يتضمن حداً معيناً من الاحتياجات الأساسية، سواء كان ذلك من الناحية المطلقة أم النسبية. وتحقيق هذا المستوى المعين من الاحتياجات الأساسية يعني زوال الفقر. وعلى العكس، فغياب الندرة لا يعني الحصول على قدر من الاحتياجات الأساسية، ولكن يعني هذا إمكانية امتلاك الأفراد لكل ما يرغبون فيه من كل السلع. فالفقر لا يخضع على الأقل للقياس الموضوعي، ولكن هناك اختياراً موضوعياً لتحديد ما إذا كانت السلعة نادرة أم لا، فالسلعة النادرة هي تلك السلعة التي يدفع الناس فيها شيئاً ما من أجل الحصول عليها. فالمعركة ضد الفقر يمكن كسبها، إلا أن المعركة ضد الندرة كما هو واضح ما زالت شاقة بصورة جلية.

ب- الانتقاء والاختيار: بما أن الموارد أقل من الحاجات، لذلك لابد من انتقاء الحاجات التي يجب إشباعها أولاً، فتقدّم الحاجات الأساسية وبعد إشباعها يأتي دور الحاجات الثانوية، وبعدها تأتي الحاجات الأقل أهمية وهكذا .... أي أن الفرد أو المجتمع يقوم بوضع سلم للأفضليات ويشبع رغباته وحاجاته وفقاً لهذا السلم.

ج- التضحية: إن هذه الخاصية ناشئة عن وجود الخاصتين السابقتين. إذ يجب على الشخص الذي تقل موارده عن تلبية حاجاته كلها أن يضحي ببعض هذه الحاجات ويحرم نفسه منها وذلك في سبيل تأمين الحاجات التي تأتي في سلم الأفضلية.

إن اختيار فعل شيء معين يعني في الوقت نفسه اختيار عدم فعل شيء آخر. حيث إن اختيار الفرد قضاء بعض الوقت لقراءة كتاب معين يكون في الوقت نفسه اختياراً بعدم حضوره حفلٍ أو الاستماع لمحاضرة، أي أن الأشياء كلها يجب التنازل عنها بسبب اتخاذ قرار القراءة (تكلفة الفرصة البديلة).

٢- الحاجات الإنسانية

الحاجات هي مجموع الضرورات الطبيعية والاجتماعية (الغذاء، السكن، الملبس، الأمن، المعرفة ...الخ) اللازمة للحياة المادية وغير المادية للإنسان في المجتمع. إن حاجات الإنسان كثيرة ومتنوعة، بعضها ذو طبيعة حياتية وبعضها ذو طبيعة اجتماعية. فلكي يعيش الإنسان يجب أن يأكل ويشرب ويلبس ولكي يحمي نفسه من العوامل الطبيعية وليجد الراحة المطلوبة بعد العمل اليومي كان عليه أن يبني المساكن، ولكي يحافظ على جنسه قامت العائلة وتربية الأطفال. كما كان عليه أن يلبي عدداً آخر من الحاجات التي يمكن تسميتها بشكل عام بالحاجات الثقافية والفكرية، كما هي الحال بالنسبة للحاجات العملية والفنية والأدبية .. الخ.

إن الحاجات دائمة، وفي كل لحظة يجب على كل إنسان التمكن من إشباعها، وعندما يعجز عن تحقيق ذلك فيشعر بالحرمان والعوز.

وعموماً كان هناك اتجاهين للتفريق بين الحاجات الطبيعية التي هي ضرورية للطبيعة الإنسانية أي أن إشباعها ضرورة لبقاء الحياة. وبين الحاجات التاريخية التي خلقت وأضيفت نتيجة للحياة المشتركة للإنسان في المجتمع وللمستوى الحضاري لهذا المجتمع.

إن الحاجات ذات طابع موضوعي وبهذا الجانب فهي تختلف عن الرغبة البسيطة التي تعبر عنها أمنية معينة أو رغبة لا تعكس مباشرة ضرورة. ويظهر هذا الطابع الموضوعي، في حالة الحاجات الجماعية التي لا يمكن إشباعها إلا عن طريق العمل الجماعي، مثل الحاجة للأمن والحاجة للصحة والحاجة للتعليم. بالمقابل فإن الحاجات الفردية الساعية نحو الإشباع هي أقل وضوحاً، وإن طبيعتها الاجتماعية تظهر تحت شكل فردي.

كما يمكن تصنيف الحاجات حسب وسيلة إشباعها إلى نوعين:

- الحاجات الأساسية: وهي الحاجات الضرورية والحيوية (غذاء، ملابس، سكن ... الخ).
- الحاجات الثانوية: وهي الحاجات المتعلقة بشكل نمط الحياة السائد (مجوهرات، عطور نادرة، لوحات فنية، لهو ...الخ).

ويمكن القول: إن هذا التصنيف للحاجات ذو طابع سكوني وذاتي، أي غير موضوعي. فتقييم الحاجات على أساس كونها أساسية أو كمالية يتغير من شخص لآخر ومن زمن لآخر. فما هو أساسي بالنسبة لفلان من الناس قد يكون كمالياً بالنسبة لآخر. وما هو كمالي بالنسبة في فترة زمنية معينة قد يغدو في فترة زمنية لاحقة أساسياً. إن الحاجات تتغير وتتجدد وتنمو بشكل مستمر، وما يحدد ذلك بشكل أساسي هو درجة تطور المستوى الحضاري للمجتمع، فالحاجة إلى التنقل مثلاً تغيرت عبر الزمن من استخدام السيارة إلى القطار إلى الطائرة.

ويجب الإشارة إلى أنه ليست الحاجات كلها تدخل في دراسة علم الاقتصاد، فعلم الاقتصاد يهتم بشكل أساسي بالحاجات التي يمكن إشباعها عن طريق السلع الاقتصادية التي تتطلب موارد نادرة من أجل انتاجها، وبالتالي دفع شيء معين من أجل الحصول عليها، أما الحاجات التي يمكن إشباعها بسلع لا حاجة لإنتاجها أو لبذل أي مجهود من أجل الحصول عليها لأنها متوافرة بحرية (الهواء – نور الشمس – الماء في الطبيعة) والتي تسمى " بالموارد الحرة " فإنها تخرج عن نطاق الدراسة الاقتصادية وذلك على الرغم من أهميتها في الحياة الاقتصادية علماً أن هذه "الموارد الحرة" قد تتحول إلى سلع اقتصادية في حال بذلت جهود في سبيل الحصول عليها ودفعت الأموال لاستعمالها...

٣- الموارد الاقتصادية أو عوامل الإنتاج

لقد رأينا سابقاً أن النشاط الاقتصادي للإنسان يهدف إلى إشباع حاجاته، ويتوصل الإنسان إلى هذا الإشباع عن طريق مختلف المنتجات من السلع والخدمات القابلة لإشباع هذه الحاجات. لكن الإنسان لا يمكنه الحصول على هذه المنتجات من السلع والخدمات إلا باستخدام موارد مختلفة قادرة على إنتاج هذه السلع مثل العمل والأرض بالإضافة إلى وسائل سبق للإنسان أن صنعها لتساعده في عملية انتاج هذه الموارد. ودرج الاقتصاديون على تصنيفها في ثلاثة أنواع:

- **الموارد الطبيعية:** وهي تشكل كل ما تحويه الطبيعة سواءً تحت الأرض أم في جوفها أم على سطحها، مثل المناجم والأراضي الزراعية والغابات .....الخ والتي من الممكن استعماله في إنتاج السلع.
- **الموارد البشرية:** وهي القدرات الإنسانية الجسدية والفكرية المتوفرة في المجتمع ويمكن استعمالها في عملية الإنتاج.
- **الموارد المنتجة (المصنوعة):** وهي كل السلع الرأسمالية التي قام الإنسان بخلقها وصنعها.

ويطلق الاقتصاديون عادة على هذه الموارد الاقتصادية اسم "عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج "، لكن ما يجب ملاحظته في هذا السياق هو أن الموارد الاقتصادية قد تظل معطلة وغير مستغلة في الإنتاج، وقد يجري تكييف واستخدامها هذه الموارد في الإنتاج، وفي هذه الحالة، أي حالة استخدام الموارد الاقتصادية ومساهمتها بشكل فعلي في عملية الإنتاج تصبح الموارد الاقتصادية " عوامل إنتاج ". إذا فالموارد الاقتصادية لا تتحول إلى عوامل إنتاج إلا إذا جرى تكييفها للإسهام في العمليات الإنتاجية، فقد تظل الأرض بوراً أو غير مستصلحة فلا تكون في هذه الحالة من عوامل الإنتاج، ولو أنها تعتبر من الموارد الاقتصادية، لكنه إذا جرى استصلاحها ووضعها موضع الاستعمال فإنها تصبح عاملاً من عوامل الإنتاج. على ضوء ذلك يمكن تعريف عوامل الإنتاج بأنها " كل ما يسهم بشكل فعلي من الموارد الاقتصادية في عملية الإنتاج ويؤدي إلى صنع السلع والخدمات ". أما الموارد الاقتصادية فيمكن تعريفها بأنها " كل شيء وكل جهد يمكن استعماله في العملية الإنتاجية من أجل خلق السلع والخدمات.

إن الموارد الاقتصادية لا توجد عادة في حالة تجعلها صالحة لإشباع حاجات الإنسان مباشرة، بل لابد لذلك من تدخل الجهد الإنساني لتحويلها إلى ما يصلح لإشباع الحاجات، وهذا ما نطلق عليه " الإنتاج " أي العملية الموجهة لإجراء التحويلات على الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى ظهور السلع والخدمات سواءً كانت إنتاجية أم استهلاكية. فالإنتاج يتحقق إذاً عن طريق استخدام عناصر معينة لابد منها لصنع السلع، وهذه هي عوامل الإنتاج، ويلزم بالإضافة إلى هذا أن يتم الاستخدام على نحو يحقق التعاون فيما بينها في شكل عملية إنتاجية، وهذا هو التأليف ما بين عوامل الإنتاج.

وعوامل الإنتاج هي

أ- الطبيعة (الأرض)

يقصد بالطبيعة بوصفها عاملاً من عوامل الإنتاج، الموارد والقوى كلها التي يجدها الإنسان من دون جهد من جانبه، أي هبات الطبيعة جميعها التي لم يوجدها عمل إنساني سابق ولا حاضر والتي تمكن

الإنسان من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته من مثل الأرض والمناجم والغابات البكر ومصائد الأسماك ومساقط الماء ... ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الموارد الطبيعية التي تساعد الإنسان في الإنتاج كأشعة الشمس أو الهواء أو المطر ... الخ لا تدخل في مفهوم الموارد الطبيعية كأحد عوامل الإنتاج إذ تعتبر من" الموارد الحرة " أي الموارد غير المحدودة كمياً التي لا تخضع لملكية أحد ولا يمكن السيطرة عليها، وبالتالي لا يمكن الاقتصاد في استعمالها. وبذلك فإن الموارد الطبيعية التي تعتبر من عوامل الإنتاج تتميز بالتالي:

- إن الموارد الطبيعية على خلاف عوامل الإنتاج الأخرى ذات عرض محدود. وإذا كان من الممكن اكتساب مساحات جديدة من الأرض عن طريق تجفيف البحيرات أو عزو البحار، فإن هذه المساحات هي من الضآلة بمكان إذا ما قورنت بالمساحة الكلية للأرض أو اليابسة، مما يمكن معه القول بأن المساحة الكلية من الأرض المتاحة للإنسان ثابتة في كميتها، وإن كانت المساحة الكلية المستغلة من الأرض فعلاً إنما تختلف بطبيعة الحال من زمن إلى آخر. كذلك فإن المساحة الفعالة من الأرض، أي المساحة التي تقاس على أساس الطاقة الإنتاجية، إنما تختلف بحسب درجة الكفاءة التي تستغل بها مساحة معينة من الأرض في عملية الإنتاج. إن ميزة ثبات عرض الموارد الطبيعية هي التي جعلت قانون النسب المتغيرة أو الغلة المتناقصة يصاغ أول الأمر بالتطبيق على الأرض.

على الرغم من ثبات عرض الموارد الطبيعية إلا أن توافرها وزيادتها يتوقف على علم الإنسان بها وقدرته على استخدامها، ويعني ذلك أن التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الثروات الطبيعية وذلك عن طريق الاكتشافات.

- إن الموارد الطبيعية لا تحمل المجتمع أي نفقة إنتاج، وذلك على خلاف العوامل الإنتاجية الأخرى. فالأرض وغيرها من الموارد الطبيعية هي منحة من الخالق ولم يضطر أحد أبداً لإنفاق أية أموال لإيجادها أو لخلقها. وبطبيعة الحال فإن الفرد الذي يريد استغلال الأرض يتعين عليه أن يدفع مقابلاً لذلك إلى مالكها مما يعتبر نفقة بالنسبة إليه، لكن هذا إنما يعد من وجهة نظر المجتمع مجرد تحويل للدخول يتم ما بين الأفراد وبعضهم، وأما المجتمع بوصفه كلاً فإنه لا يتحمل أي نفقة في سبيل هذا الاستغلال للأرض. ويترتب على ذلك أن يكون من المفيد اقتصادياً دائماً أن تستخدم الموارد الطبيعية في عملية الإنتاج مهما كان عائدها قليلاً وذلك لأنها لا تكلف المجتمع شيئاً.

- العمل: العمل هو الجهد البشري العضلي أو الفكري، وهو العنصر الإنتاجي الرئيس. ومن المؤكد أنه لا يمكن أن يتم أي إنتاج من دون عنصر العمل. وأكثر من هذا فإن المدرسة الماركسية تعتبر العمل الإنساني العامل الوحيد للإنتاج لأن كلا من رأس المال والأرض يتفرع عن العمل.

فرأس المال بحسب هذه المدرسة هو عمل قديم يتجسد في الآلات والأدوات الإنتاجية وغيرها. كما أن الأرض لا يمكن أن تؤدي أي وظيفة إنتاجية إن لم تحور وتكيف لذلك بواسطة عمل الإنسان، أما التنظيم فهو نوع خاص من أنواع العمل.

والعمل يشير إلى مجموعة الأفراد القادرين على العمل بجميع المواصفات والمؤهلات التي تؤثر في نشاطهم الإنتاجي. ويدخل في هذه المؤهلات بصورة خاصة مستوى الخبرة المهنية والفنية ودرجة التحصيل العلمي ونوعية الإدارة ومستوى الأمية والتركيب العمري والتوزيع على النشاطات الاقتصادية ...الخ. ومن الواضح أن عدد العمال لا يشكل إلا عنصراً واحداً من عناصر أدائهم. لهذا فإن إنفاق الأموال على التعليم والتدريب ومحو الأمية ينمي العوامل الإنتاجية ويزيد في أدائها، فكلما تحسنت نوعية العمال زادت إنتاجية العامل، ولو أن إنتاجية العامل تعتمد اعتماداً كبيراً ليس على نوعية العامل من حيث مهاراته ومؤهلاته وقدراته فحسب وإنما على عوامل عدة يأتي في مقدمتها نوع الآلات والأدوات التي تستخدم في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى عامل التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الذي يلعب دوراً حاسماً في تطور المجتمعات المعاصرة.

ج- رأس المال: يمثل رأس المال رصيد البلد من المصانع والمنشآت والآلات والطرق والسدود والجسور ...الخ. ويجري تطوير رأس المال عن طريق اقتناء التقنيات الحديثة والآلات المتطورة وعن طريق استغلال المتاح من رأس المال استغلالاً كاملاً. ويمكن التمييز بين عدد من المعاني لرأس المال:

- **رأس المال العيني:** وهو كل مادة أو أداة تستعمل في عملية الإنتاج ونطلق عليها اسم " السلع الإنتاجية " من مثل العدد والآلات والمنشآت والنفط والفحم والمواد الأولية، والسلع نصف المصنعة...الخ. ويقسم رأس المال العيني قسمين متميزين: رأس المال الثابت، ورأس المال المتغير. فرأس المال الثابت يضم السلع الإنتاجية من دون أن يطرأ عليها أي تغيير في بنيتها، مثال ذلك الآلات والمباني والمعدات المختلفة. أما رأس المال المتغير فيتكون من السلع الإنتاجية التي لا تستعمل إلا مرة واحدة في الإنتاج ويتغير شكلها من جراء هذا الاستعمال

وتتحول إلى سلعة منتجة جديدة لها شكل مغاير للشكل الأصلي ولها قيمة مختلفة عن القيمة السابقة. مثال ذلك المواد الأولية والمحروقات والسلع نصف المصنعة....الخ.

- **رأس المال النقدي:** يظهر رأس المال النقدي على شكل نقود وأسهم وسندات. ورأس المال بهذا المفهوم النقدي لا يعتبر عاملاً من عوامل الإنتاج إلا إذا استخدم في بناء المصانع وتجهيزها بالآلات والمعدات المختلفة. ذلك أن النقود والأسهم والسندات ليست أداة من أدوات الإنتاج وإنما تخوّل صاحبها امكانية الحصول على أدوات الإنتاج المختلفة أي رأس المال العيني.

وتعتبر عملية تكوين رأس المال من أكثر المسائل أهمية في الدراسات الاقتصادية، ويقصد بتكوين رأس المال إنفاق الأموال (أو استثمارها) في شراء السلع الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة حجم رأس المال. ويتم هذا عن طريق ادخار جزء معين من الدخول في المجتمع، واستخدام هذه المدخرات في الاستثمار في هذا المجال الإنتاجي أو ذاك. أي أن الاستثمار هو الذي يؤدي إلى تكوين رأس المال.

د- التنظيم (الاستحداث):

إن عوامل الإنتاج الثلاثة السابقة (الأرض، العمل، رأس المال) لا يمكن أن تجتمع من تلقاء نفسها مع بعضها وأن تمتزج في شكل علاقة محددة بهدف إنتاج سلعة أو خدمة معينة، بل لابد من أن يتم هذا الجمع عن طريق شخص ما يتولى القيام بهذه المهمة وذلك حتى يمكن تحقيق الغاية النهائية من وجود هذه العوامل تحت تصرف الإنسان، وهي الإنتاج بهدف إشباع الحاجات المتعددة للإنسان، ويطلق على هذا الشخص في علم الاقتصاد اسم " المنظم " وعلى المهمة الإنتاجية التي يقوم بها اسم " التنظيم ".

" فالتنظيم " بوصفه عاملاً من عوامل الإنتاج يتمثل في الجهد الإنساني الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج الأخرى والتنسيق بينها وفق نسب معينة بهدف الحصول على أقصى النتائج الممكنة التي غالباً ما تتمثل في الحصول على أكبر ربح ممكن.

" والمنظم" إذاً هو الشخص (أو مجموعة الأشخاص) الذي يؤلف بين عوامل الإنتاج من عمل وأرض ورأس المال في شكل علاقة منظمة هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة، والذي يقرر الكمية التي ستستخدم من كل عامل منها والطريقة التي سيستخدم بها في هذه العملية، والذي يقرر كذلك كمية المنتجات وأنواعها التي ستستخدم هذه العوامل من أجل إنتاجها، والذي يتحمل أخيراً مخاطر عملية الإنتاج هذه.

ويلاحظ أن المجهود الذي يبذله المنظم هو مجهود ذهني ويمكن إدخاله في نطاق مفهوم العمل. فالمنظم ليس إلا عاملاً يقدم للعملية الإنتاجية خدمة شخصية تتجسد في كمية العمل الذهني المبذول. وفي حين أن العامل العادي يتقاضى مقابل الذي يبذله في العملية الإنتاجية أجراً محدداً فإن المنظم يتقاضى لقاء عمله ربحاً غير محدد مسبقاً. وتتوقف كمية الربح التي يحصل عليها المنظم على حسن التنظيم والإدارة للمشروع وعلى حجم المشروع والعلاقة بين الايرادات الحاصلة من بيع المنتجات والتكاليف التي يتحملها المشروع.

ونتيجة لتضافر هذه الأربعة عوامل معاً نحصل على السلع والخدمات التي إذا طرحنا من قيمتها قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج. وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل مقابل مساهمتها واشتراكها بالإنتاج بوصفها عوائد. فالأرض تحصل على عائدها الإيجار(الريع)، والعمل الأجر، ورأس المال الفائدة، والتنظيم يحصل على عائده الربح الطبيعي، ويطلق على مجموع هذه العوائد اسم " كلفة عوامل الإنتاج ".

سمات الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج)

تتصف عوامل الإنتاج كلها بسمات عدة من أهمها:

- إنها محدودة كمياً، وذلك على العكس تماماً من الحاجات. وهي لا تكفي لإنتاج جميع المنتجات التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع، ولهذا تعتبر نادرة نسبياً أي بالنسبة إلى الحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها. ولو لم تكن هذه الموارد نادرة بالنسبة إلى الحاجات لما كان لتعدد الحاجات أي معنى اقتصادي، كذلك لو لم تكن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد بدورها أي أهمية اقتصادية. ويترتب على هذه الندرة النسبية للموارد عدم إمكان إشباع الحاجات الإنسانية جميعها منها وبالتالي حتمية اختيار أنواع الحاجات التي ستستخدم الموارد المتاحة لإشباعها وكذلك مدى أو درجة هذا الإشباع مما يعني التضحية بإشباع الحاجات الأخرى غير المختارة جميعها. كذلك يترتب على هذه الندرة في الموارد وجوب الاقتصاد في استعمالها، ومنها كان وصفها بالاقتصادية تمييزاً لها عن الموارد غير المحدودة الكمية (الموارد الحرة).
- إنها قابلة للاستخدام في مجالات مختلفة، فالعمل قادر على انتاج منتجات لا حصر لها والأرض يمكنها أن تنتج العديد من المحاصيل الزراعية وأن تقام عليها شتى أنواع المباني وهكذا بالنسبة إلى باقي الموارد. ولهذا فإنه يتحتم اختيار ذلك المجال المحدد من مجالات

الاستخدام الذي يوجه إليه كل مورد من الموارد الاقتصادية وكذلك تحديد حجم هذا الاستخدام، أي اختيار أنواع المنتجات وكمياتها التي ستخصص هذه الموارد لإنتاجها.

- قابليتها عادة، وفي حدود معينة، للإحلال محل بعضها في عملية إنتاج المنتجات فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو بالعكس. ومن الضروري إذاً أن يتم اختيار تلك النسب التي تستخدم الموارد الاقتصادية وفقاً لها في إنتاج منتج معين.